

ترحيل اللاجئين خارج حالة الخطر الفعلي على الامن القومي انتهاك للحق باللجوء والحماية والامان

جمعية رواد فرونتيرز

بيان صحفي

9/8/2012

تشير جمعية رواد فرونتيرز قلقها جراء ترحيل 14 مواطنا سوريا من لبنان الى سورية نهاية الاسبوع الماضيحيثما اشار بيان المديرية العامة للامن العام الصادر بتاريخ 2 آب الجاري. وجمعية رواد لطالما اكدت انه وإن كان من حق الدولة اللبنانية وواجبها ان تحمي امنها القومي من اي خطر فعلي، فانه من واجبها ايضا وفق دستورها والتزاماتها الدولية وقوانينها عدم اعادة اي شخص الى اي مكان قد تتعرض فيه حياته او حريته للخطر. ولا يخفى على احد ان العنف المعم في سوريا يضع جميع المرشحين في خطر، كما اكدت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين التي اوصت جميع الدول بعدم اعادة السوريين قسرا بغض النظر عن وضعهم كلاجئين من عدمه.

وترحب الجمعية بالمواقف الراضية لممارسات ترحيل اللاجئين السوريين من لبنان انطلاقا من مبادئ حقوق الانسان والتزامات لبنان الدولية، آملة ان يتكفل ذلك بوضع سياسة واضحة لحماية اللاجئين في لبنان ولحظر اعادة أي لاجئ الى بلده الاصل عملا بموجب عدم ترحيل اللاجئين وباتفاقية مناهضة التعذيب.

ونظرا لتبرير عمليات الترحيل هذه بارتكاب السوريين "أفعال جرمية ومخالفات ارتكبت خلال وجودهم في لبنان"، تشير جمعية رواد الى أن القانون الدولي يجيز ترحيل اللاجئين في حالات استثنائية وهي في حال ادين بحكم ميرم بجرائم عالية الخطورة وبات يشكل خطرا جديا وحقيقيا على امن الدولة القومي. على ان يكون قرار الابعاد متناسبا مع خطورة الجرم، والملاذ الاخير لتجنيب الدولة الضرر، بعد توفير كافة الضمانات الاجرائية التي تثبت الاخذ بكافة الاعتبارات والظروف المحيطة بالفعل، ومنح الشخص المعني الفرصة الكاملة لعرض قضيته.

وقد اشار بيان الامن العام الى بعض الافعال التي ادين بها السوريون المرحلون، وكلها جرائم عادية لا يمكن ان تعتبر على درجة من الخطورة على المجتمع او الامن القومي بحيث تبرر ترحيلهم خلافا للالتزامات لبنان الدولية والاعراف الدولية ذات الصلة. وقد اشارت المديرية في بيان لاحق لها الى أنها سبق وجمدت قرارات ترحيل العشرات على خلفية ان حياتهم ستكون بخطر في حال تم ترحيلهم الى بلادهم، وانها لم ترحل سوريين متورطين في افعال تفوق افعال هؤلاء المرشحين خطورة بأضعاف، بسبب وجود خطر على حياتهم. وبالتالي، ان خطورة الجرم لم تؤخذ بالحسبان لمنع ترحيل الـ 14 مواطن سوري خلافا للمبادئ المذكورة.

وعليه، تطالب جمعية رواد الدولة اللبنانية باصدار قرار واضح يمنع إعادة أي مواطن سوري قسرا الى سوريا في الوقت الراهن عملا بتوصيات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويتبنى سياسة واضحة ومستديمة لحماية اللاجئين في لبنان. وضمن احترام موجب عدم ابعاد اي لاجئ خارج حالة الخطر الفعلي على الامن القومي بغض النظر عن البلد الذي يتحدر منه.